الأمم المتحدة

A/70/89

الجمعية العامة

Distr.: General
4 June 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١١٤ (هـ) من القائمة المؤقتة*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضواً في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى أن بلجيكا قررت التقدم بترشيحها لانتخابات مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، التي ستُجرى خلال الجزء الرئيسي من الدورة السبعين للجمعية العامة. وأحيل إليكم طيه نسخة من التعهدات والالتزامات التي أعلنتها حكومة بلجيكا طوعاً، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (هـ) من القائمة الأولية.

(توقيع) بنيديكت فرانكينيه
السفيرة
الممثلة الدائمة

* A/70/50.

170615 170615 15-09012 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

ترشيح بلجيكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدَّمة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

مقدمة

١ - تساهم بلجيكا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم وتتقيد باحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتعاضدة يدعم بعضها بعضاً. فتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هو جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية والأجنبية لبلجيكا. وتُراعى حقوق الإنسان بشكل كامل في جميع الإجراءات التي تتخذها بلجيكا على الساحة الدولية، على أساس فرضية أن حقوق الإنسان أساسية لاحترام الكرامة الإنسانية لكل فرد.

٢ - وباعتبار بلجيكا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فإن لديها سجلا حافلا بأعمال قامت بها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بيئة متعددة الأطراف، سواء في السياق العالمي للأمم المتحدة أو كعضو مؤسس لمجلس أوروبا. وقد تولت بلجيكا منصب رئاسة مجلس أوروبا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥ وتنادي دائماً بإسناد دور قوي للمنظمات والترتيبات الإقليمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتلتزم بلجيكا، بصفتها عضواً مؤسساً في الاتحاد الأوروبي، بكرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. فهذه القيم مترسخة في معاهدات الاتحاد الأوروبي وتشكل جزءاً أساسياً مما تقوم به من أعمال على الصعيد الدولي.

٣ - ويتجلى التزام بلجيكا منذ مدة طويلة بحقوق الإنسان في جملة أمور من بينها عضويتها الأخيرة في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، ولجنة وضع المرأة خلال الفترتين ١٩٧٠-١٩٨٠ و ١٩٩٥-٢٠١٥، واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وبلجيكا حريصة على التعاون مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبيل تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٤ - وتهدف السياسة الخارجية لبلجيكا إلى تعزيز العلاقة الإيجابية الرابطة بين السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، التي هي دعائم الأمم المتحدة الأساسية. وبلجيكا ملتزمة

بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارهما شرطان أساسيان لتحقيق السلم والأمن والتنمية. وبصفتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى أساس وطني، فهي واحدة من المساهمين الرئيسيين في التعاون الإنمائي الدولي.

٥ - ولكي تساهم بلجيكا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان احترام أفضل لحقوق الإنسان ولزيادة فعالية عملها في مجال حقوق الإنسان، تتقدم بطلب العضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وقد دأبت بلجيكا، منذ تأسيس المجلس، على المشاركة في أنشطته مشاركة بناءة. وهي ترغب في مواصلة الإسهام في مجلس ديناميكي وفعال.

المشاركة الفعالة في جميع أنشطة المجلس

٦ - المجلس مسؤول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وستواصل بلجيكا العمل على جعل المجلس قوياً وفعالا ومن أجل عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وستكفل بلجيكا أن يكون المجلس، في دورها المتمثل في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، قادراً على التعامل مع كل الحالات القطرية والقضايا المواضيعية وفقاً للتطورات المستجدة على أرض الواقع.

٧ - وتعتبر بلجيكا وجود نظام قوي للإجراءات الخاصة أداة ممتازة لتمكين المجلس من معالجة أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع. وستبذل هي كل جهد ممكن لضمان نزاهة تلك الإجراءات الخاصة واستقلالها.

٨ - وستواصل بلجيكا تعاونها النشط مع الإجراءات الخاصة، وفقاً لدعوتها الدائمة الصادرة في عام ٢٠٠١. وكانت بلجيكا قد استقبلت المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة (٢٠١٥)، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠٠٦)، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٠)، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (١٩٩٧). وسترد بلجيكا فوراً، على غرار ما فعلت في الماضي، على البلاغات المقدمة من المقررين الخاصين وستتابع بهمة ونشاط توصياتهم.

٩ - وستواصل بلجيكا عملها بشكل كامل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وضمان المتابعة الفعالة لتوصياتها كما أقرتها خلال عملية الاستعراض التي تقوم بها. وسيجري إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل المقبل ومتابعة التوصيات بالتشاور الوثيق مع هيئات المجتمع المدني.

١٠ - وعلاوة على ذلك، ستواصل بلجيكا أداء دور فعال في تمكين الاستعراض الدوري الشامل من أن يظل إحدى أدوات المجلس الفعالة والموثوق بها التي تساهم في إحداث تحسينات محددة في حالة حقوق الإنسان في كل دولة عضو في الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، ستبذل بلجيكا قصارى الجهود من أجل تعزيز هذا الحوار البناء والشفاف بين جميع الدول، بمساهمة هيئات الخبراء ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني.

١١ - وستولي بلجيكا، وفقاً لسياساتها وتشريعاتها الداخلية وسياستها الخارجية، الاهتمام الواجب للمجتمع المدني وضمان أن يستمر في أداء دور فعال في عمل المجلس.

دعم وتعزيز الأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٢ - بلجيكا ملتزمة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق الأمم المتحدة برمتها.

١٣ - ويجب على اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة أن تواصل، من خلال أنشطتها وإلى جانب المجلس، المساهمة بهمة ونشاط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونتيجة لذلك، ستواصل بلجيكا دعم هذا الجهاز العالمي من أجل معالجة القضايا الموضوعية والجغرافية على حد سواء، وذلك سعياً لإحراز تقدم في تنفيذ معايير حقوق الإنسان.

١٤ - وقد دعمت بلجيكا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ إنشائها، وستواصل القيام بذلك. ويجب صون استقلالية المفوضية وحيادها، لأنهما شرطان أساسيان لتمكينها من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومعظم مساهمات بلجيكا خلال العقد الماضي لم تكن مخصصة لهدف بعينه، وحيثما كانت كذلك، كان تخصيصها طفيفاً، مع الاحترام الكامل لاستقلالية المفوضية. وستواصل بلجيكا تقديم مساهمات في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك المساهمات في الصناديق الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة.

١٥ - وتكرر بلجيكا دعمها القوي لهيئات المعاهدات، التي هي في صلب الإطار العالمي لحقوق الإنسان وتضطلع بدور أساسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني. وتولي بلجيكا أهمية كبرى لأداء عملها بفعالية. وتتعهد بمواصلة تشجيع التصديق العالمي والتنفيذ الكامل لمعاهدات حقوق الإنسان الرئيسية. وستواصل بلجيكا تعاونها النشط مع لجان هيئات المعاهدات من خلال تقديم تقاريرها الدورية في مواعيدها، ومن خلال الدخول في حوار تفاعلي عند العرض الشفوي لتقاريرها، وبتنفيذ توصيات اللجان بنشاط. وليس لبلجيكا أي تقارير متأخرة في الوقت الحاضر، وقد أنشأت آلية وطنية لضمان المتابعة المنتظمة لتوصيات هيئات المعاهدات.

١٦ - وقد بحثت اللجان المعنية التقرير الثالث عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتقرير الخامس عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الجامع للتقارير

الدورية من السادس عشر إلى التاسع عشر عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتقرير الأول عن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتقرير الأول عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقرير السابع عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٧ - وفي هذا السياق، تولي بلجيكا أهمية كبرى على إقامة حوار مفتوح وبنّاء مع المجتمع المدني.

إجراءات أقوى في مجال حقوق الإنسان

١٨ - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون هما من الأولويات الطويلة الأمد في بلجيكا. فهي مؤيدة قوية للمحكمة الجنائية الدولية، وهي واحدة من المبادرين الرئيسيين باقتراح معاهدة متعددة الأطراف بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لمقاضاتهم محلياً على أخطر الجرائم الدولية. وفي الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أكدت بلجيكا مجدداً التزامها بسيادة القانون بقطع ١٧ تعهداً.

١٩ - وسيحظى احترام السلامة الجسدية لكل شخص باهتمام خاص. وإلى جانب مقدِّمي المقترحات الرئيسيين الآخرين، ستواصل بلجيكا وضع مسألة عقوبة الإعدام على جدول أعمال المجلس لإثارة مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة من منظور حقوق الإنسان وللمضي قدماً في سبيل بلوغ هدف إلغاء هذه العقوبة على الصعيد العالمي.

٢٠ - ويظل تعزيز المساواة ومكافحة التمييز، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والأطفال والأشخاص المعرضين للخطر، محط اهتمام رئيسي لسياسات بلجيكا، على الصعيدين الوطني والدولي.

٢١ - أما تعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع واحترام معايير العمل الدولية فهما جزء من هذه السياسة. والنمو الاقتصادي الشامل هو أداة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٢ - ويشكل التصدي لآفة العنصرية جانباً آخر من جوانب هذه السياسة. ويجب أن يستفيد جميع الضحايا المحتملين للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب والتعصب من نفس الاهتمام والحماية. وبعد مشاركة بلجيكا الفعالة في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في ديربان، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠١، ومشاركتها الوثيقة في مؤتمر ديربان الاستعراضي في جنيف في عام ٢٠٠٩، كانت

ممثلة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عُقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٢٣ - وتقدَّمت بلجيكا إلى جانب سلوفينيا بقرارها الذي تقترحه كل سنتين بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وقد سعت بلجيكا بذلك إلى توجيه الانتباه إلى أهمية الاتفاقية، التي يُحتفل في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية الخمسين لاعتمادها، والدعوة إلى تطبيقها.

٢٤ - وحرية التعبير، التي تشمل حرية الصحافة، عنصرٌ أساسي في أي مجتمع ديمقراطي وذات أهمية كبيرة لبلجيكا. فحرية التعبير أمرٌ أساسي لتحقيق مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأخرى والتمتع بها، بما فيها حرية الدين أو المعتقد. وللحرِّيتين كلتيهما دور هام في الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التعصب والتمييز بسبب الدين أو المعتقد.

٢٥ - واقتناعاً بأهمية النظم الإقليمية المتطورة لحقوق الإنسان وقيمتها المضافة، التي ينبغي أن تعزِّز المعايير العالمية لحقوق الإنسان، ستواصل بلجيكا الدعوة داخل المجلس لمصلحة المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وللنهوض بالتعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

٢٦ - ويكتسي احترام حقوق الإنسان في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة. وبلجيكا لا تزال ملتزمة بضمان أن تصون تدابيرها الوطنية حقوق الفرد الأساسية. وستواصل بلجيكا أيضاً جهودها لضمان أن تُبذل الجهود الدولية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٢٧ - وتتبع بلجيكا في نشاطها التعاون الإنمائي نهجاً يقوم على الحقوق في التنمية، وهو ما يؤكد على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وعدم قابليتها للتصرف، ومبدأي المشاركة والشمولية في عملية صنع القرار، وعدم التمييز والمساواة والشفافية والمساءلة.

زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني

٢٨ - ستفي بلجيكا بجميع التزاماتها الناشئة عن التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان وتعترف في هذا الصدد بأنه يمكن إحراز المزيد من التقدم على المستوى الوطني.

٢٩ - وقد صادقت بلجيكا على الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان[أ] وتفعل كل ما هو ممكن للتصديق على صكوك حقوق الإنسان التالية في أقرب وقت ممكن: البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية العمال المتزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) لمنظمة العمل الدولية، وبروتوكول لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي (اتفاقية اسطنبول). وبالإضافة إلى ذلك، شرعت بلجيكا في اتخاذ خطوات لإقرار تعديل المادة ٨ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتعديل المادة ٢٠ (١) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديلي المادتين ١٧ (٧) و ١٨ (٥) من اتفاقية مناهضة التعذيب، وذلك في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وقد ساهمت بلجيكا بنشاط في صياغة البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، اللذين صادقت عليهما في ٢٠ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، على التوالي.

٣١ - ولإنفاذ التزام بلجيكا بحماية حقوق الإنسان، اعتمدت أو هي بصدد وضع خطط عمل وطنية تنص على اختصاصات تحدد سياستها، مثل:

(أ) خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي ستُنجز صيغتها النهائية في عام ٢٠١٥. ومن خلال خطة العمل هذه، ترغب الحكومة في تعزيز التزامها بالمبادئ التوجيهية وإطار ''الحماية والاحترام والانتصاف'' الذي تقوم عليه؛

(أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٣)، والبروتوكول الاختياري الأول (١٩٩٤) والبروتوكول الاختياري الثاني الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (١٩٩٨)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٨٣)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٧٥)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٥)، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٤)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩١)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠٠٢)، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٦)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٩)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها (٢٠٠٩)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠١١).

(ب) خطة العمل الوطنية الثانية المعنونة ''المرأة والسلام والأمن'' لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأحد أهدافها ذات الأولوية هو حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي؛

(ج) خطة العمل الوطنية السادسة المتعلقة بالعنف الجنساني للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، التي يجري وضعها بما يتماشى مع اتفاقية اسطنبول. وسيكون محط اهتمامها على عنف العشير والعنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري وما يسمى العنف المرتبط بالشرف، وهي مواضيع سيتناولها نهج يقوم على سياسة متكاملة والوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكة؛

(د) أولى خطط العمل التي تتصدى للتمييز الناجم عن معاداة المثليين ومعاداة مغايري الهوية الجنسية من جهة، والعنف المرتكب بسبب معاداة المثليين ومعاداة مغايري الهوية الجنسية من جهة أخرى، اللتان اعتمدتا في عام ٢٠١٣؛

(هـ) خطة ثالثة للحد من الفقر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وهي قيد الإعداد. وعلى الرغم من أن بلجيكا محظوظة من ناحية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الخطة ستقر بأن المواطنين لا يستفيدون جميعاً بالقدر نفسه من هذا الازدهار. وسيكون هدفها هو إتاحة الفرصة للجميع لعيش حياة كريمة، على نحو ما هو مكفول بموجب المادة ٢٣ من الدستور؛

(و) خطة عمل وطنية ثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب البشر، وستنبني على النهج المحدد والعملي لخطة العمل السابقة. ومنذ عام ١٩٩٥ وخلية تنسيق مشتركة بين الإدارات تقوم بتنسيق مختلف المبادرات المتخذة في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب البشر.

٣٢ - هذا وقد أنشأت بلجيكا مؤسسات وطنية ذات ولاية واسعة في مجال تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها، مثل المركز المشترك على الصعيد الاتحادي لتكافؤ الفرص، والمعهد المعني بالمساواة بين المرأة والرجل، واللجنة الوطنية لحقوق الطفل. وفي الوقت الحاضر، تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، امتثالاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس).